

رقم الوثيقة : MDE 14/001/2004 (وثيقة عامة)

بيان صحفي رقم : 2

يحظر نشره قبل : 6 يناير/كانون الثاني 2004 في تمام الساعة 00.01 بتوقيت غرينيتش

المغرب : يجب الإفراج عن علي لمرباط فوراً

تدعو منظمة العفو الدولية إلى الإفراج فوراً ودون قيد أو شرط عن الصحفي المغربي علي لمرباط، الذي سُجن مجرد تعبيره المشروع والسلمي عن معتقداته. وتحدد منظمة العفو الدولية مناشدتها للإفراج عنه عشية جلسة المحكمة التي تُعقد الأربعاء والتي قد تُفرض فيها عليه عقوبة بالسجن لمدة أربعة أشهر أخرى.

وقالت منظمة العفو الدولية إن "علي لمرباط ما كان يجب أن يُسجن أصلاً" وأضافت "وهو سجين رأي وبالتالي يجب إطلاق سراحه فوراً ومن دون شروط."

وعلي لمرباط الذي يتولى رئاسة تحرير صحيفتين مستقلتين ساحرتين هما *Demain Magazine* ("مجلة الغد") و"دومان"، مضرب عن الطعام حالياً احتجاجاً على استمرار اعتقاله. وقد أعرب عن عزمه على مواصلة الإضراب عن الطعام إلى أن يُفراج عنه. وسبق لعلي لمرباط أن أُضرب عن الطعام لمدة 47 يوماً في مايو/أيار من العام الماضي احتجاجاً على الدعوى التي رُفعت ضده في المحكمة وسجنه، وتعيّن إدخاله إلى المستشفى.

وستنظر محكمة الاستئناف في العاصمة المغربية الرباط يوم الأربعاء في الاستئناف الذي قدمه محامي علي لمرباط لإلغاء عقوبة بالسجن لمدة أربعة أشهر صدرت ضده في 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2001. وكان لمرباط قد أُدين بتهمة "نشر معلومات زائفة تخل بالنظام العمومي أو من شأنه الإخلال به" بعد نشره مقالاً حول قصر ملكي في مجلة *Demain Magazine* في 20 أكتوبر/تشرين الأول 2001. وإضافة إلى عقوبة السجن، غُرِّمَ 30,000 درهم مغربي (حوالي 3000 دولار أمريكي).

وكان المقال بعنوان "القصر الملكي في سحيرات 'معرض للبيع'". وجاء فيه أن الصحيفة تلقت معلومات بأنه تم اتخاذ قرار على أعلى المستويات في المغرب لبيع القصر الملكي إلى مستثمرين أجانب يريدون تحويله إلى مجمع سياحي.

وتحث منظمة العفو الدولية السلطات المغربية إما على إلغاء جميع التشريعات التي تنتهك المعايير الدولية وتنص على عقوبات بالسجن على الممارسة السلمية للحق في حرية التعبير، أو على إعادة النظر في هذه التشريعات.

خلفية

أسس علي لمرباط مجلة *Demain Magazine* الأسبوعية التي تصدر باللغة الفرنسية في مطلع العام 2001. وكانت السلطات المغربية قد منعت، في ديسمبر/كانون الأول 2000، صدور صحيفته السابقة *Demain* التي تحمل اسماً مشابهاً، "بتهمة المس بسلامة الدولة"، في أعقاب نشرها مقالاً يزعم ضلوع اليسار السياسي في محاولة انقلابية جرت في العام 1972 ضد الملك الراحل الحسن الثاني. كما أنه يعمل مراسلاً لمنظمة الرقابة الصحفية الدولية المعروفة باسم مراسلون بلا حدود.

ويقضي علي لمرباط أصلاً عقوبة بالسجن مدتها ثلاث سنوات، صدرت عليه عند الاستئناف في 17 يونيو/حزيران 2003. وأدين بتهم إهانة الملك محمد السادس و"المس بالنظام الملكي" و"المس بوحدة التراب الوطني" استناداً إلى عدة مقالات ورسوم كاريكاتيرية وصورة أعيد ترتيبها ونُشرت كلها في صحفه. وكان بينها مقال تضمن مقتطفات من مقابلة، سبق أن نشرتها صحيفة إسبانية، مع سجين سياسي مغربي سابق نادى بحق الصحراويين في الصحراء الغربية في تقرير المصير؛ ورسوم كاريكاتيري يعلق على اعتماد البرلمان لميزانية العائلة الملكية. كما غرّم مبلغ 20,000 درهم (حوالي 2000 دولار أمريكي) وفُرض حظر على صدور صحفه.

فالملكية والوضع في الصحراء الغربية هما موضوعان يعتبر النقاش العلني حولهما من المحرمات. وقد سُجن عدة أشخاص، بينهم صحفيون ونشطاء سياسيون، في الأشهر الأخيرة بعد أن عبروا سلمياً عن آرائهم حول هاتين القضيتين. والصحراء الغربية منطقة متنازع عليها تطالب بها كل من المغرب التي ضمتها في العام 1975 وجبهة البوليساريو التي تدعو إلى قيام دولة مستقلة فيها، وقد شكلت حكومة في المنفى في مخيمات اللاجئين الكائنة بالقرب من تندوف الواقعة في جنوب غرب الجزائر.

انتهى

وثيقة عامة

للاطلاع على المزيد من المعلومات يرجى الاتصال بالمتب الاتفي لمنظمة العفو الدولية في لندن بالملامة

المتب الاتفي عدل رقم: 41 20 44

منظمة العفو الدولية : 1 Easton St. London WC1X 0DW . موقع الإنترنت :

<http://www.amnesty-arabic.org>